المجلد (18) / العـدد (01)، السداسي الأول
جوان/ 2025

المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية
مجلة علمية دولية محكمة، سداسية، تصدر عن كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية – جامعة الجزائر 3

EISSN : 2710-8473 – ISSN : 1111-2115

# الذكاء الاصطناعي في مرحلة التقاضي الالكتروني – دراسة مقارنة –

# *Artificial Intelligence in the Electronic Litigation Stage - A Comparative Study*

د. عضيد عزت حمد المشهداني1*،محافظةبغداد- مكتب المعاون الشؤون القانونية(جمهورية العراق)، Athead.a.hamad@almamonuc.edu.iq

م.م عبد الملك عضيد عزت المشهداني، الجامعة الاسلامية – كلية الحقوق- (جمهورية العراق)، erahaher447@gmail.com

تاريخ الإستلام: 2025/05/24 تاريخ قبول النشر: 2025/06/22 تاريخ النشر: 2025/06/30

**الملخص**

من خلال الدراسة الحالية يتم التعرف على موقف النظام القضائي العراقي والاردني من التقاضي الإلكتروني وواقع المحاكم الإلكترونية في ظل الذكاء الاصطناعي وما إذا كانت الدولة العراقية تسير في نهج تجاوز رفع الدعوى بالطريقة التقليدية إلى استخدام الوسائل التقنية الحديثة ، ومدى تأثير نظام التقاضي عن بعد على الحضور أمام المحكمة الإلكترونية وعلى احترام حقوق الدفاع كضمانة أساسية في الخصومة القضائية، كما تبرز هذه الدراسة أهمية الوسائل الإلكترونية في الإجراءات القضائية المدنية سواء في التبليغات أو في المحاكمات بالإضافة إلى إمكانية استخدام كافة الوسائل التقنية داخل المحاكم بحسب الإجراءات المنصوص عليها لضمان محاكمة عادلة للمتقاضين بدءً من قيد الدعوى وانتهاءً بصدور الحكم وإنهاء النزاع ان التطور الإلكتروني فرض نفسه على جميع مجالات الحياة ومنها المجال القانوني.

**الكلمات المفتاحية :** التقاضي الإلكتروني، المحكمة الإلكترونية ، البريد الإلكتروني ،الذكاء الاصطناعي، الشبكات العصبية.

**Abstract**

Through the current study, the position of the Iraqi and Jordanian judicial systems on electronic litigation and the reality of electronic courts in light of artificial intelligence is identified, and whether the Iraqi state is following an approach that goes beyond filing a lawsuit in the traditional way to using modern technical means, and the extent of the impact of the remote litigation system on attendance before the electronic court and on respect for the rights of defense as a basic guarantee in Electronic and respect for the rights of defense as a basic guarantee in judicial litigation. This study also highlights the importance of electronic means in civil judicial procedures, whether in notifications or in trials, in addition to the possibility of using all technical means within the courts according to the procedures stipulated to ensure a fair trial for litigants, starting from The provisions stipulated to ensure a fair trial for litigants, starting from filing the lawsuit and ending with the issuance of the judgment and the settlement of the dispute. Electronic development has imposed itself on all areas of life, including the legal field.

**Keywords : : e-litigation, e-court, e-mail, .artificial intelligence, neural networks**

*المؤلف المرسل

**1.مقدمة:**

إن حق الالتجاء إلى القضاء هو أحد حقوق الإنسان الأساسية ، وإن إجراءات التقاضي التي تتسم بالنزاهة والفعالية والكفاءة من المؤشرات التي تميز القضاء وتحقيق العدالة وأن تيسير الإجراءات لقيد الدعاوى وتحديد المواعيد من مقاصد القانون، وأن إنجاز الدعاوى من حيث تقديم البينات والبت فيها أو في سرعة حضور الخصوم وغيابهم عن الجلسات وسرعة الفصل في الدعوى واستلام الأحكام وتمكين الخصوم من ممارسة حق الطعن كل ذلك سيؤدي إلى عدالة ناجزه وسريعة ومن الضمانات الجوهرية للتقاضي التي لا غنى عنها لسير الدعوى العلانية، وأهم مظهر لهذا المبدأ هو علانية الجلسات والنطق بالحكم في جلسة علنية ، ويعني أن يكون لكل شخص حق حضور الجلسات وأن لم يكن له شأن في الدعوى، فيتمكن جمهور الناس بغير تمييز من حضور جلسات المحاكمة ومتابعة ما يدور فيها من مناقشات ومرافعات وما يتخذ من قرارات وأحكام وسبيل ذلك السماح لهم بدخول القاعة التي تجري فيها المحاكمة على نحو يتيح لهم العلم بسير إجراءاتها وبذلك تبدد شكوك الناس وتولد الاطمئنان لديهم تجاه حسن سير العدالة وتجلب الطمأنينة إلى نفس المتقاضين وهذا الاطمئنان ييسر لهم بسط دعواهم ودفاعهم.

والأصل أن تنظم الخصومة على أساس المواجهة بين الخصوم فمن خلالها تتاح الفرصة لخصوم الدعوى المثول أمام المحكمة وعرض كل خصم لأدلته وشرح ادعاءاتهم وإبداء دفوعهم ودفاعهم وتفنيد مزاعم الخصم الأخر، وأن كانت هذه المواجهة مقرره لمصلحة الخصوم لإحاطتهم علماً بكل ما يتخذ ضدهم من إجراءات حتى يتمكنوا من الرد عليها فأنها تشكل في الوقت نفسه أحد المبادئ الأساسية التي لا غنى عنها لأي نظام أياً كانت السياسة التي تتبعها الدولة وذلك لتعلقه بحسن سير القضاء وتنظيمه، فاتخاذ الإجراءات بمواجهة الخصوم يعتبر أهم تطبيق لحق الدفاع، ألا أن عدم حضور الخصم لا يحول دون السير في الخصومة وإصدار حكم فاصل في موضوعها متى كانت صالحة للحكم فيها وأساس ذلك أن حضور الخصم في الخصومة المدينة ليس واجباً عليه بل أنه في التشريعات الحديثة مجرد رخصة يقوم به الشخص لمصلحته الخاصة هذا التمهيد ينقلنا إلى صلب موضوع الدراسة وهو التقاضي الإلكتروني وأثره على الحضور في الدعاوي المدنية، حيث يعتبر التقاضي عن بعد آلية لتطبيق نظام قضائي جديد قائم على أسس وقواعد وتشريعات وأحكام قضائية في ظل عصر المعلوماتية والتقنية الحديثة، ويطرح الفرد دعواه إلكترونياً من خلال المحكمة الإلكترونية التي هي تنظيم تقني معلوماتي يسجل المتداعين دعواهم وتقديم أدلتهم وحضور جلسات المحكمة والوصول إلى الحكم وتنفيذه وفق وسائل الاتصال الإلكترونية دون حاجة لحضور المتقاضين الشخصي المادي.

فالتقاضي عن بعد يختلف في إجراءاته عن التقاضي التقليدي حيث أنه لا يتم بنفس الكيفية في الأجواء التقليدية، وتبرز أهم هذه الاختلافات بطريقة التواصل بين المحكمة من جانب وبين الخصوم والشهود والخبراء من جانب أخر حيث يتم باستخدام الوسائل الإلكترونية سواء بتبادل المستندات والبينات أو الاستماع إلى الشهود والخبراء.

اهداف البحث:- تهدف هذه الدراسة إلى بحث نظام التقاضي الإلكتروني في الدعاوى المدنية كآلية لتكوين المحاكم الإلكترونية وكيفية عملها وتؤدي إلى سرعة الفصل في المنازعات وتقصير أمد التقاضي وتخييف عبء تنقل المتقاضين إلى المحكمة والوصول إلى تحقيق أهداف القضاء بأيسر الطرق وأسرعها وأقلها جهداً وتكلفة من خلال استخدام الوسائل الإلكترونية الحديثة وعلى رأسها الإنترنت الذي يمثل أحدث وأسرع وسيلة اتصال في العالم دون المسا والإخلال بمبدأ احترام حقوق الدفاع ، ودراسة جميع المعوقات والصعوبات التي ترافق أسلوب تداول الدعوى عن

بعد ومزايا نظام التقاضي عن بعد وأثاره الإيجابية، كما وتهدف إلى توظيف وتطويع القواعد العامة لقانون أصول المحاكمات المدنية للعمل بموجب نظام التقاضي عن بعد.

**أهمية البحث :-** يرجع سبب اختيار هذا الموضوع الا وهو التقاضي عن بعد إلى عدة أسباب أهمها:-

الأول : حداثة وأصالة موضوع التقاضي الإلكتروني إذ يُعد مفهوم هذا النوع من التقاضي حديث نسبيًا بحيث كاد لا نجد استخداما لهذا المصطلح في العلوم القانونية والقضائية بشكل وافر ومثري للمكتبة القانونية.

الثاني : الدراسات القانونية والقضائية المتخصصة بالمحكمة الإلكترونية قليلة جدًا فأغلب الذين تناولوا المحكمة الإلكترونية بالبحث كانوا من المهتمين بالمجال المعلوماتي ونظروا إليها باعتبارها إحدى مخرجات الحكومة الإلكترونية.

الثالث : المسارعة في الاستفادة من التقدم التقني في الجانب القضائي الذي يقام به العدل باعتبار أن المحكمة الإلكترونية أصبحت حقيقة واقعة في عالم يرغب بالعمل الجاد والتطوير المستمر لذا لابدّ من التعرض لهذه الحقيقة بالدراسة والتمحيص.

**إشكالية البحث:-** يثير موضوع التقاضي الإلكتروني عدة إشكاليات تتمثل بما يلي:-

موقف النظام القضائي العراقي من التقاضي الإلكتروني وواقع المحاكم الإلكترونية وما إذا كانت الدولة العراقية تسير في نهج تجاوز رفع الدعوى بالطريقة التقليدية أمام الأجهزة القضائية باستخدام الوسائل التقنية الحديثة ؟

مدى تأثير نظام التقاضي عن بعد – الكترونيا- على الحضور أمام المحكمة الإلكترونية وعلى احترام حقوق الدفاع كضمانة أساسية تتغلغل في كل ثنايا الخصومة القضائية .

**تساؤلات البحث:-**

1. ما هو المقصود بالتقاضي الإلكتروني؟ وما هي خصائصه ومبررات اللجوء إليه؟
2. كيف تعقد الجلسات عن بُعد وهل من المقبول إدارتها في ظل نصوص قانونية لا تعرف ولا تقر سوى جلسات الاستماع المادية وجهاً لوجه؟
3. هل يؤثر نظام التقاضي عن بعد على الحضور بصورته التقليدية؟ بمعنى أخر كيف نضمن احترام الحضور في ظل التقاضي عبر الوسائط الإلكترونية؟

**نطاق البحث:** - يركز البحث على اهمية الحكومية الالكترونية وتطبيقاتها في مختلف البلدان العربية وخاصة تجربة العراق في ظل عملية تطوير عمل برنامج الحكومة الالكترونية.

**منهجية البحث :-** سأعتمد في هذه الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي حيث يتم استعراض النصوص الدستورية والقانونية التي كفلت حق التقاضي عموماً وتحليلها لتوظيفها وتطويعها لكفالة حق التقاضي الإلكتروني خصوصاً، واستعراض نصوص النظام القانوني الذي أجاز استعمال الوسائل الإلكترونية في الإجراءات القضائية المدنية وقانون المرافعات المدنية والقانون المدني العراقي. وان البحث في موضوع التقاضي في المحكمة الإلكترونية يتطلب منا اتباع المنهج المقارن مع الدول ذات انظمة القضاء الإلكتروني باعتباره اسلوبا حديثا للتقاضي يحمل في طياته العديد من الايجابيات تعود بالفائدة على مجال العمل القضائي.

وبالنظر لأهمية الموضوع وارتباطه بحياة الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والنفسية وقلة وجود نصوص تفصيلية تبين موضوع (التقاضي عبر الوسائل الالكترونية بين النظرية والتطبيق) لذا ارتأيت إن ابحث هذا الموضوع على وفق المنهج التحليلي والمقارن ومنهج القانون المدني العراقي المستمد في مجملة من منهج الفقه الإسلامي ، وبهذا يكون القانون المدني العراقي محور هذه الدراسة مع المقارنة بين القانون المدني المصري والقانون المدني الاردني والقوانين

العربية الأخرى والقانون المدني الفرنسي مع الأخذ بنظر الاعتبار موقف التشريعات الأخرى وموقف الفقه الإسلامي كلما اقتضت الضرورة ذلك وترافق تلك الدراسة بحث الآراء الفقهية.

**المنهج التحليلي:** فقد سلطت الأضواء على النصوص القانونية المتعلقة بموضوع البحث والتركيز على المصطلحات الواردة فيها ومدى تطابق المصطلحات مع غايات المشرع وانسجامها مع النصوص الواردة فيها.

**المنهج المقارن** : فقد تم اعتماد القانون المدني العراقي كأساس لهذه الدراسة وبالمقارنة مع اغلب القوانين المدنية العربية مثل القانون المدني المصري والاردني والقوانين المطابقة له والمأخوذة من القانون المدني الفرنسي وكذلك القوانين العربية الأخرى المأخوذة من الفقه الإسلامي .

**عينة البحث:-** تم تحديد عينه البحث في اختيار تجارب بعض البلدان العربية (المملكة العربية السعودية، دولة الامارات العربية المتحدة والمغرب والجزائر و( الاجنبية ) الولايات المتحدة الامريكية، الصين وسنغافورة) مع التركيز على تجربة العراق في ظل تطوير برنامج الحوكمة وتطبيقاتها الالكترونية.

**المبحث الأول**

**ماهية التقاضي الالكتروني**

تعد التكنولوجيا اليوم بشكلٍ عام ذات اهمية كبيرة، نظراً لما تقّدمه من تسهيلاتِ وفوائد للإنسان على كافة الأصعدة، ومنها التّعليم وتتنافس المؤسسات التّعليمية فيما بينها على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال ومواكبة التطور الحاصل في عصرنا . (ممدوح، 2008) كما يمكن الاتصال بأي من الجهات المعاونة عبر الانترنت يتضمن التقاضي الالكتروني الإفادة من تكنولوجيا المعلومات وتهيئة وسائل ونظم حديثة تمكن الأشخاص من تسجيل الدعاوى ودفع الرسوم وحضور أطرافها أو حضور وكلائهم وتقديم أدلة الإثبات والترافع وتقديم الطعون وتدوين كافة الإجراءات والحصول على قرار حكم وتنفيذه بوسائل تختلف عن الوسائل التقليدية وإنما وسائل تتميز بسرعة الإنجاز والدقة في مواعيد الجلسات وتبسيط الإجراءات وحضور الأطراف من أي مكان دون الحضور الشخصي للمحكمة وببساطة فالتقاضي الإلكتروني يهدف إلى الاستفادة من التقنيات العلمية للإنترنت لإدارة ملف الدعوى وتحقيق العدالة بين الخصوم من خلال الاعتماد على السندات الإلكترونية بدلاً من التعامل الورقي في المحاكم وتحقيق مبدأ الاقتصاد في الوقت والنفقات والسرعة الفائقة في اتخاذ الإجراءات القضائية والعمل على تحقيق القضاء العادل الناجز السريع الذي يهدف إليه النظام القضائي وأن كان التقاضي الإلكتروني لا يختلف عن التقاضي العادي (التقليدي) من حيث الهدف المتمثل بإقامة العدل بين الخصوم في الدعوى وذلك بتقرير حكم القانون بما يرفع إليه من منازعات وإنما يختلف من حيث وسيلة إدارة ملف الدعوى وإجراءات التقاضي.(محمد عصام، 2013، صفحة 66)

يعد مفهوم التقاضي الإلكتروني مفهوماً حديثاً حيث يكاد ينعدم استخدام هذا المصطلح في العلوم القانونية،(محمد الشرعة،2010،صفحة 55) فهو مفهوم يحاكي العصر بأسس إدارة الوقت من جهة والاستخدام الأمثل لوسائل الاتصال وتكنولوجيا المعلومات من جهة أخرى لإيجاد آلية حديثة ومتطورة للمحاكمات المدنية، فمصطلح التقاضي الإلكتروني من المفاهيم حديثة النشأة التي ظهرت في العالم وبدأ التعامل معها كنظام بديل للتقاضي التقليدي، وباتت وسائل الاتصال الحديثة هي العنصر الأساس الذي يرتكز عليه هذا النظام الحديث، كما ينصرف مفهوم التقاضي الإلكتروني إلى دور تلك الوسائل في أعمال الوظيفة القضائية وتدخلها بالفعل في معاونة القضاء ومدى إمكانية الاعتداد بالدور الإجرائي لتلك الوسائل وحجية الإجراءات التي تتم من خلالها.

والجدير بالذكر أن مفهوم التقاضي الإلكتروني يتفق مع التقاضي التقليدي في الموضوع وأطراف الدعوى والهدف منهما وذلك بتمكين الخصم من رفع دعواه أمام المحكمة وطرح النزاع لتفصل فيه وتصدر حكمها بشأنه إلا

أن الاختلاف يكمن في كيفية مباشرة الإجراءات أثناء سير الدعوى وبطريقة التنفيذ، فالتقاضي الإلكتروني نظام تقني يمكن المدعي من خلاله رفع دعواه وقيدها وتقديم المستندات وحضور الجلسات وإصدار الحكم في النزاع دون أن ينتقل إلى مبنى المحكمة باستعمال وسائل الاتصال الإلكتروني.( محمد الشرعة، صفحة 56)

التقاضي الإلكتروني هو استخدام التكنولوجيا الإلكترونية في إجراءات التقاضي والقضاء، ويشمل استخدام الإنترنت والبرامج الحاسوبية والوسائل الإلكترونية الأخرى لتقديم الدعاوى والطلبات والمرافعات والمستندات والوثائق القضائية.

مفهوم التقاضي الإلكتروني

- استخدام التكنولوجيا: التقاضي الإلكتروني يعتمد على استخدام التكنولوجيا الإلكترونية في إجراءات التقاضي والقضاء.

- تسهيل الإجراءات: يهدف التقاضي الإلكتروني إلى تسهيل إجراءات التقاضي وتقليل الوقت والجهد اللازمين لتقديم الدعاوى والطلبات.

أهمية التقاضي الإلكتروني

- زيادة الكفاءة: التقاضي الإلكتروني يزيد من كفاءة إجراءات التقاضي ويقلل من الوقت اللازم لحل النزاعات.

- توفير التكاليف: يمكن أن يقلل التقاضي الإلكتروني من التكاليف المرتبطة بإجراءات التقاضي، مثل تكاليف السفر والتنقل.

- زيادة الشفافية: التقاضي الإلكتروني يمكن أن يزيد من الشفافية في إجراءات التقاضي، حيث يمكن للأطراف الوصول إلى المعلومات والوثائق القضائية بسهولة.

تطبيقات التقاضي الإلكتروني

- تقديم الدعاوى الإلكترونية: يمكن تقديم الدعاوى والطلبات إلكترونيًا، مما يقلل من الحاجة إلى الذهاب إلى المحكمة.

- المرافعات الإلكترونية: يمكن إجراء المرافعات والمحاكمات إلكترونيًا، مما يقلل من الحاجة إلى الحضور الشخصي.

- إدارة القضايا الإلكترونية: يمكن إدارة القضايا إلكترونيًا، بما في ذلك تتبع حالة القضية وتقديم المستندات والوثائق.

الخلاصة

التقاضي الإلكتروني هو استخدام التكنولوجيا الإلكترونية في إجراءات التقاضي والقضاء، ويهدف إلى تسهيل الإجراءات وزيادة الكفاءة وتوفير التكاليف وزيادة الشفافية. يمكن أن يكون لهذا النوع من التقاضي تأثير إيجابي كبير على النظام القضائي والقضاء.

**المطلب الأول**

**تعريف التقاضي الإلكتروني**

أن العمل القضائي ذو هدف اجتماعي وإنساني، إذ يتولى القاضي إقامة العدل بين الخصوم في الدعوى بتقرير حكم القانون فيما يرفع إليه من منازعات، وهو الذي يقرر حقوق الخصم إذ ما تعرضت للإنكار أو تم الاعتداء عليها أو كانت مهددةً بالاعتداء عليها ، ولا يختلف الأمر سواء أكانت الوسيلة التي يستخدمها القاضي لتحقيق هذا الهدف من خلال القضاء التقليدي (العادي) بالاعتماد على الكتابة على الورق أم من خلال الاعتماد على التقنيات العلمية المتطورة كالحاسوب والإنترنت لإدارة ملف الدعوى وإجراءات التقاضي ، وعليه فان التقاضي الإلكتروني لا يختلف عن التقاضي التقليدي (العادي) من حيث الهدف وإنما يختلف من حيث وسيلة إدارة ملف

الدعوى وإجراءات التقاضي، فالتقاضي الإلكتروني يهدف إلى الاستفادة من التقنيات العلمية للإنترنت وما تمتاز به هذه الشبكة من خصائص فريدة من نوعها أهمها التحول من العالم المادي (**Physical World**) إلى العالم الافتراضي (**Virtual World**) لإدارة ملف الدعوى وتحقيق العدالة بين الخصوم من خلال الاعتماد على السندات الإلكترونية والبرمجة الإلكترونية لملفات الدعوى بدلاً من التعامل الورقي في المحاكم بما يسهل من توفير الوقت وتقليل الكلفة وتحقيق القضاء العادل السريع الذي يهدف إليه النظام القضائي، (داديار حميد، 2015، صفحة 58) لاسيما وأن المحاكم تتعرض اليوم إلى زيادة مطردة في إجراءات التقاضي نتجت عن التزايد الهائل في إعداد الدعاوي المعروضة عليها بحيث يستغرق حسمها وقتاً أكثر فأكثر وأصبح ذلك وضعاً محبطاً بالنسبة لجميع أطراف الدعوى من المتقاضين والمحامين وحتى القضاة، وصارت الحاجة ملحة للسيطرة على أوضاع المحاكم وخفض أعداد حالات التقاضي وتبسيط إجراءات المحاكم وخلق بيئة آمنة وفعالة، وبناء نظام مرن ومتطور يقلل من هدر الوقت والتكلفة بدرجة فعالة، ولعل التطور الأبرز والتحدي الأكبر في هذا السياق كان من خلال ظهور المحكمة الإلكترونية معتمدة على تلقي المذكرات والطلبات وغيرها من الوثائق في شكل الكتروني .(داديار حميد، صفحة 55)

**الفرع الأول**

**التقاضي الإلكتروني لغةً وفقهاً**

في الواقع إن العمل على إظهار المعاني اللغوية التي يتم من خلالها استعمال لفظ **(التقاضي الإلكتروني)** تُظهر أهميته في توضيح العلاقة بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي،" إذ لا بد من ارتباط المعنى الاصطلاحي بالمعنى اللغوي الذي وُضع له اللفظ برابط ما.(ديب البغا و اخرون، 1989، صفحة 10) ولفظ التقاضي من قضي والقضاء وأصله قضائي لأنه من قضيت، ويعني القاضي في اللغة "القاطع للأمور المحكّمُ" أي جُعِلَ قاضياً يحكم بين الناس،(بن مكرم، ابن منظور الأنصاري، 1311، صفحة 186) أما فيما يتعلّق بالتقاضي، فهو يعني في اللغة "القبض"، لأنه تفاعل من قضى يقال: تقاضيت ديني واقتضيته ، أي بمعنى "أخذته". وبذلك يكون "التقاضي مأخوذاً عن الفعل (قضى) على سبيل المفعولية المطلقة من قضى يقضي قضاءً وتقاضياً، والتقاضي دال على المشاركة في فعل معيّن على سبيل المفاعلة والمنازلة بهدف الوصول إلى حكم قاطع في خصومة ما.(عبد الرزاق المرتضى الزبيدي ، 1984، صفحة 855)ولما كان معلوماً أن التقاضي هو حق الفرد في طرح دعواه على سلطة فصل المنازعات ضمن نظام الحكم في كل دولة من خلال دوائر محددة تتبع اختصاصاً تسمى "المحاكم" والتي يباشر من خلالها مجموعة من القضاة نظر الدعوي بموجب قوانين شكلية أو موضوعية،.

وعليه فإن عملية التقاضي حق للخصوم وسلطة القضاء وسيلة الدولة لتحقيق العدل بين مواطنيها والمحاكم هي أماكن انعقادها.(سعيد علي بحبوح، 2020، صفحة 81) أما فيما يتعلّق بعبارة "إلكترونية"، فقد تم تناول تعريفها في معاجم المعلوماتية، فإلكتروني جمعها إلكترونيات، ومصدرها منسوب إلى "إلِكترون"،(قاموس مصطلحات، 1987، صفحة 109) وهذه العبارة تعني في اللغة ظهور العقل الإلكتروني في المكاتب، فهي عبارة عن آلة الحاسوب. (يونس، 2001، صفحة 39)

أما في الفقه القانوني، فقد عرّف بعض الفقه التقاضي الإلكتروني بأنه: "عملية نقل مستندات التقاضي إلكترونياً إلى المحكمة عبر البريد الإلكتروني، حيث يتم فحص هذه المستندات بواسطة الموظف المختص وإصدار قرار بشأنها، بالقبول أو الرفض، وإرسال إشعار إلى المتقاضي يُفيده علماً بما تمّ بشأن هذه المستندات".(خالد ممدوح، 2008، صفحة 12) ووفقاً لهذا التعريف فإن المتقاضي أو المحامي عند رغبته في إقامة الدعوى بطريقة الكترونية يقوم بإرسال لائحة عبر البريد الإلكتروني من خلال موقع الكتروني متاح أربعة وعشرون ساعة يومياً ولمدة سبعة أيام في الأسبوع حيث تستلم هذه المستندات بمعرفة الشركة القائمة على إدارة هذا الموقع ثم تقوم بإرساله إلى

المحكمة المختصة حيث يتسلمه الموظف المختص بقلم المحكمة ويقوم بفحص المستندات ثم يقرر قبولها أو رفضها ويرسل للمتقاضي رسالة الكترونية يعلمه باستلام مستنداته والقرار الصادر بشأنها .(أمير فرج ، 2013، صفحة 32 ) وعلى ضوء ذلك يمكن تعريف القضاء عبر الوسائل الإلكترونية في الدور المعاون بأنه "الحصول على صور الحماية القضائية عبر استخدام الوسائل الإلكترونية المساعدة للعنصر البشري من خلال إجراءات تقنية تضمن تحقيق مبادئ وضمانات التقاضي في ظل حماية تشريعية لتلك الإجراءات تتفق مع القواعد والمبادئ العامة في قانون المرافعات مع مراعاة الطبيعة الخاصة للوسائل الإلكترونية".( أمير فرج، صفحة 29)

**الفرع الثاني**

**خصائص التقاضي الالكتروني**

تُعتبر المحاكمة الإلكترونية نتاجاً للتطور التقني الذي نقل المحاكمة من نطاق الحضور الشخصي أمام القاضي في مقر المحكمة إلى نطاق الحضور الافتراضي الذي يتم عبر الوسائل الإلكترونية ، ويعتمد التقاضي الإلكتروني بشكل أساسي على الإنترنت وما تمتاز به من هذه الشبكة من خصائص فريدة أهمها التحول من العالم المادي **off line)** إلى العالم الافتراضي **(online)** التي هي عبارة عن كتابة تجسد أفكار وأقوال الإنسان بأسلوب الكتروني من خلال الحاسوب المرتبط بالإنترنت لفرض التحول من التعامل المادي الورقي إلى التعامل الإلكتروني بالاعتماد على الدعامات الإلكترونية بدلاً من الأوراق بالإضافة إلى أن خاصية التفاعل المباشر **(interactive)** لهذه الشبكة تتيح للتقاضي الإلكتروني إمكانية عدم الحضور الجسدي في جلسات المحاكم ويؤمن في الوقت نفسه مبدأ العلانية وإطلاع الجمهور على مجريات هذه الجلسات من خلال ما توفرها من تقنيات متطورة يسهل مهمة التقاضي عبر الإنترنت .(داديار حميد ، صفحة 58-59) ويتميز التقاضي الإلكتروني عن التقاضي الذي يتم بالطرق التقليدية بمجموعة من المزايا، وقد أثبت هذا التقاضي نجاعته لا سيما في ظل انتشار جائحة. كورونا التي أدّت إلى تعطيل عمل المحاكم العادية وتأجيل العديد من القضايا.

ويتميز نظام التقاضي الإلكتروني بعدة خصائص أهمها: -

أولاً: الاعتماد على الوثائق الإلكترونية :- استقر العمل على تدوين الإجراءات القضائية حيث تمثلت شكلية الإجراء القضائي بالكتابة على الورق باعتباره المحرر الشائع للكتابة لفترة طويلة ،(سليمان، صفحة 61) إلا أن التطور التقني في مجال وسائل الاتصال الحديثة وتقنية المعلومات أتاح نوع جديد من الكتابة والتوقيع ويتم ذلك بواسطة مكننة الإجراءات ، أي تجريدها من الورقية، وبالتالي خلق مجتمع المعاملات اللا ورقية.(خالد ممدوح، صفحة 36) حيث تتم كافة الإجراءات والمراسلات بين طرفي التقاضي والمحكمة الإلكترونية دون استخدام الأوراق، ويتم تبادل رسائل البينات عبر شبكات الإنترنت وتحميلها على دعامات غير ورقية داخل أجهزة الاتصال أو خارجها ممهورة بتوقيع الكتروني لصاحب الرسالة.(داديار حميد، صفحة 62) وبالتالي تحل الدعائم الإلكترونية محل الدعائم الورقية التقليدية ويتم تحويل اللوائح ومرفقاتها والمذكرات التي تقدم إلى المحاكم إلى مستندات الكترونية ويتم هذا التحويل بصوره سهلة بفضل الخدمات التي يوفرها الإنترنت من خلال البريد الإلكتروني **(E-mail )** أو صفحات الويب **(www)** أو تبادل البيانات الإلكترونية **(EDI)** أو غيرها من تقنيات. (داديار حميد، صفحة 64)

ثانياً: الاتصال عبر الوسيط الإلكتروني وعدم الحضور الجسدي في إجراءات التقاضي:- ترتبط مسألة حضور الخصوم وغيابهم في جلسات المرافعة باصطلاح المحاكمة الحضورية والمحاكمة الغيابية وبما يؤثر في الحكم الذي يصدر في الدعوى كونه وجاهياً أو بمثابة الوجاهي، وفي الطعن بهذا الحكم عن طريق الاعتراض أو استئناف ذلك الحكم.(داديار حميد، صفحة 68)

ثالثاً: تنفيذ عملية التقاضي الإلكتروني من خلال خلق محاكم الكترونية :- التقاضي الإلكتروني هو المرحلة اللاحقة بعد إنشاء محكمة الكترونية فلا يمكن رفع الدعوى الكترونياً دون أن يكون للمحكمة موقع على شبكة الاتصالات.

3.إنشاء سجل الكتروني: يحتوي هذا السجل الكتروني على البيانات المتعلقة بالدعوى ويشمل جزأين، الأول: حفظ ملف الدعوى، أي حفظ الوكالات، العرائض، والوثائق التي أرسلها أطراف الدعوى على ملفات (PDF)، ويستخدم هذا البرنامج لتفادي أي تغيير لمحتوى الملف وبعد تحضير ملف الدعوى يتم إرساله عبر الشبكة الداخلية إلى مكتب القاضي ليقوم بالنظر في النزاع في التاريخ المحدد للجلسة، أما الثاني: برنامج ملف الدعوى ويشمل كل الإجراءات التي مرت بها الدعوى من تاريخ التسجيل إلى غاية تاريخ النطق بالحكم.

التقاضي الإلكتروني له العديد من الخصائص التي تجعله وسيلة فعالة ومرنة للتقاضي. إليك بعض الخصائص الرئيسية:

1. الوصول عن بعد

- التقاضي من أي مكان: يمكن للأطراف المشاركة في التقاضي الإلكتروني من أي مكان في العالم، دون الحاجة إلى الحضور الشخصي.
- المرونة في الوقت: يمكن إجراء التقاضي الإلكتروني في أي وقت، دون التقيد بمواعيد محددة.

2. السرعة والكفاءة

- تسريع إجراءات التقاضي: التقاضي الإلكتروني يمكن أن يسرع من إجراءات التقاضي، حيث يمكن تقديم الدعاوى والطلبات والمستندات إلكترونيًا.
- تقليل الوقت والجهد: يمكن أن يقلل التقاضي الإلكتروني من الوقت والجهد اللازمين لإجراءات التقاضي.

3. الشفافية والأمان

- الشفافية في الإجراءات: التقاضي الإلكتروني يمكن أن يزيد من الشفافية في إجراءات التقاضي، حيث يمكن للأطراف الوصول إلى المعلومات والوثائق القضائية بسهولة.
- الأمان السيبراني: يمكن أن يوفر التقاضي الإلكتروني مستويات عالية من الأمان السيبراني، حيث يتم استخدام تقنيات التشفير والحماية لحماية البيانات والوثائق.

4. التكلفة المنخفضة

- تقليل التكاليف: يمكن أن يقلل التقاضي الإلكتروني من التكاليف المرتبطة بإجراءات التقاضي، مثل تكاليف السفر والتنقل.
- توفير الموارد: يمكن أن يوفر التقاضي الإلكتروني الموارد المالية والبشرية، حيث يمكن تقليل الحاجة إلى الموظفين والمعدات.

5. المرونة والتكيف

- التكيف مع التكنولوجيا: يمكن أن يتكيف التقاضي الإلكتروني مع التكنولوجيا الجديدة والمتطورة، مما يمكن أن يزيد من كفاءته وفعاليته.
- المرونة في الإجراءات: يمكن أن يوفر التقاضي الإلكتروني مرونة في الإجراءات، حيث يمكن تعديل الإجراءات والقواعد حسب الحاجة.

الخلاصة

التقاضي الإلكتروني له العديد من الخصائص التي تجعله وسيلة فعالة ومرنة للتقاضي، بما في ذلك الوصول عن بعد والسرعة والكفاءة والشفافية والأمان والتكلفة المنخفضة والمرونة والتكيف. يمكن أن يكون لهذا النوع من التقاضي تأثير إيجابي كبير على النظام القضائي والقضاء.

**المطلب الثاني**

**مقتضيات ومتطلبات التقاضي الإلكتروني**

أن إجراءات التقاضي التي تتسم بالنزاهة والفعالية والكفاءة من مؤشرات تميز القضاء وتحقيق العدالة، فتحديد مناطق القصور في إجراءات التقاضي ومن ثم وضع مقترحات للتحسين بناء على تحليل ووصف إجراءات التقاضي تعد من الامور الحاسمة والتي يمكن معالجتها من خلال الوسائل الالكترونية التي من خلالها يمكن حساب الفترات الزمنية التي تستغرق لإنهاء الخصومة القضائية.(بن صالح، 2012، صفحة 122)

**الفرع الأول**

**مقتضيات الضرورة للتقاضي الإلكتروني**

هناك مجموعة من الاعتبارات والمبررات التي دفعت باتجاه اللجوء إلى التقاضي الإلكتروني لا سيما من ناحية مواكبة هذا النظام للتطور التقني الذي تميّز بسرعة الاتصالات ومدى إمكانية إرسال الوثائق والمستندات بين أطراف النزاع من جهة والمحكمة من جهة ثانية مما يؤدي إلى توفير الوقت والتكاليف والجهد.(خالد ممدوح، صفحة 13) هذا من جانب ومن جانب أخر فإن التقاضي عن بعد يؤدي دوراً هاما من أجل تسهيل الولوج الى القضاء وتبسيط الإجراءات القانونية للتقليل من انتشار الوباء خاصة مع انتشار وباء كوفيد (**19**)(فيروس كورونا).

ويمكن لنا أن نحدد أهم هذه الاعتبارات وفقاً لما يلي:-

أولاً: السرعة في إجراءات التقاضي والاقتصاد في النفقات :- إن الإجراءات الروتينية البطيئة في تطبيق العدالة وزيادة الرسوم والنفقات دعت إلى التفكير في نظام يؤمن سرعة وسهولة إجراءات التقاضي وتقليل النفقات والمصاريف القضائية من جهة أخرى ومما لا شك فيه أن ذلك يتحقق من خلال نظام التقاضي الالكتروني.(داديار حميد، صفحة 81) حيث تتم عملية إرسال واستلام المستندات والوثائق عبر شبكة الإنترنت دون الحاجة لانتقال طرفي التقاضي إلى المحكمة أو السفر من بلد إلى آخر لحضور جلسات المرافعة والاطلاع على قرارات المحكمة أو الحكم الصادر في الدعوى وفي هذا اختصار الزمن وتوفير الجهد وتقليل النفقات بما يساهم بشكل فعال في إتمام إجراءات التقاضي على وجه السرعة، ويؤدي عدم ذهاب المتقاضين لمقر المحكمة إلى تقليل وامتصاص مشاكل ازدحام الجمهور في المحاكم وارتفاع جودة مستوى الخدمة المقدمة للمتقاضين وتخفيض مساحة أماكن تخزين الملفات في المحاكم.( أحمد حسن، 2020، صفحة 18)

ثانياً: ازدحام المحاكم بالقضايا:- مما لا شك فيه أن المحاكم الأردنية قد ازدحمت بالكمّ الهائل من الدعاوى والمنازعات الناجمة عن اتساع النطاق القضائي وكثافة المتداعين،(صدقي، 1994، صفحة 5) فضلاً عن تضخم نسبة التعامل الورقي لتوثيق ادعاءات الخصوم وطلباتهم،(سيد أحمد، 2008، صفحة 32) هذا بالإضافة إلى الصعوبة المترتبة عن أعمال المراجعة والتدقيق التي يقوم بها القاضي، الأمر الذي استدعى اللجوء إلى التقاضي الإلكتروني لا سيما من ناحية تصنيف الدعوى إلكترونياً وحفظها آلياً واختصار المساحات اللازمة لتخزينها.(محمد عباس، صفحة 275)

ثالثاً: جودة الخدمات المقدمة لجمهور المتقاضين: إن من أهم مميزات التقاضي الإلكتروني هو تقليل مشاكل ازدحام الجمهور في المحاكم، ورفع جودة ونوعية الخدمات التي تقدم لجمهور المتقاضين، وتقليل المساحات اللازمة لتخزين ملفات القضايا في المحاكم، وإطلاع أفضل للجمهور، والقدرة على ربط معلومات الدعاوى بين المحاكم

المختلفة.(الغامدي، صيف الله، 2021، صفحة 75-92) كما أن التقاضي الإلكتروني يحقق حسن إدارة وقت القضاة وترشيد جهدهم، ورفع الكفاءة الإنتاجية لديهم، فهذا النظام يسمح لهم النظر في أضعاف عدد القضايا التي ينظرها في المحكمة التقليدية.(أشرف جودة، 2020، صفحة 15-130)

**الفرع الثاني**

**متطلبات التقاضي الإلكتروني**

تبدو أهمية الإدارة الإلكترونية جلياً من خلال مجموعة من الأهداف التي تتمثل برفع كفاءة الجهاز الحكومي، عن طريق تبادل الوثائق والمعلومات من خلال وسائل الاتصال الحديثة بين الإدارات الرسمية نفسها، وتصنيف هذه المعلومات ليَسهُل تصفحها إلكترونياً، فضلاً عن أداء الخدمات للأفراد عن طريق الوسائل الإلكترونية دونما حاجة لانتقالهم إلى مقر المحكمة.(الزلمي، البكري، 2009، صفحة 80-81)

التقاضي الإلكتروني يتطلب العديد من المقتضيات والمتطلبات لضمان فعاليته وأمانه. إليك بعض المقتضيات والمتطلبات الرئيسية:

1. البنية التحتية التكنولوجية

- الإنترنت والشبكات: يجب أن تكون هناك بنية تحتية تكنولوجية قوية وآمنة، بما في ذلك الإنترنت والشبكات، لضمان الاتصال والتواصل بين الأطراف.
- الأجهزة والبرمجيات: يجب أن تكون هناك أجهزة وبرمجيات مناسبة لتشغيل النظام الإلكتروني للتقاضي.

2. الأمان السيبراني

- التشفير والحماية: يجب أن يتم استخدام تقنيات التشفير والحماية لضمان أمان البيانات والوثائق القضائية.
- الحماية من الهجمات السيبرانية: يجب أن يتم اتخاذ إجراءات لحماية النظام الإلكتروني للتقاضي من الهجمات السيبرانية.

3. القوانين واللوائح

- القوانين واللوائح الخاصة بالتقاضي الإلكتروني: يجب أن تكون هناك قوانين ولوائح واضحة ومحددة تنظم التقاضي الإلكتروني وتضمن حقوق الأطراف.
- الامتثال للقوانين واللوائح: يجب أن يتم الامتثال للقوانين واللوائح الخاصة بالتقاضي الإلكتروني، بما في ذلك قوانين حماية البيانات والخصوصية.

4. التدريب والتعليم

- تدريب القضاة والمحامين: يجب أن يتم تدريب القضاة والمحامين على استخدام النظام الإلكتروني للتقاضي.
- تعليم الأطراف: يجب أن يتم تعليم الأطراف على كيفية استخدام النظام الإلكتروني للتقاضي.

5. الشفافية والمساءلة

- الشفافية في الإجراءات: يجب أن يتم ضمان الشفافية في إجراءات التقاضي الإلكتروني، بما في ذلك إمكانية الوصول إلى المعلومات والوثائق القضائية.
- المساءلة: يجب أن يتم ضمان المساءلة في إجراءات التقاضي الإلكتروني، بما في ذلك إمكانية تتبع الإجراءات والقرارات.

6. التمويل والموارد

- التمويل: يجب أن يتم توفير التمويل اللازم لتنفيذ وتشغيل النظام الإلكتروني للتقاضي.
- الموارد البشرية والتقنية: يجب أن يتم توفير الموارد البشرية والتقنية اللازمة لتشغيل النظام الإلكتروني للتقاضي.

الخلاصة

التقاضي الإلكتروني يتطلب العديد من المقتضيات والمتطلبات لضمان فعاليته وأمانه، بما في ذلك البنية التحتية التكنولوجية والأمان السيبراني والقوانين واللوائح والتدريب والتعليم والشفافية والمساءلة والتمويل والموارد. يجب أن يتم تلبية هذه المقتضيات والمتطلبات لضمان نجاح التقاضي الإلكتروني.

**المبحث الثاني**

**الذكاء الاصطناعي والتقاضي الإلكتروني**

الذكاء الاصطناعي هو فرع من فروع العلوم التي تهتم بدراسة وتطوير أنظمة يمكنها أداء المهام التي تتطلب الذكاء البشري. التقاضي الإلكتروني هو نظام يسمح للمتقاضين بتقديم طلباتهم وتقديم الوثائق الإلكترونية. يمكن للذكاء الاصطناعي أن يلعب دورًا مهمًا في التقاضي الإلكتروني من خلال تحليل القوانين واللوائح بسرعة ودقة حيث يتضمن الذكاء الاصطناعي تطوير أنظمة الكمبيوتر التي تستطيع محاكاة الذكاء البشري، مثل التعلم، الفهم، والتفكير. يشمل الذكاء الاصطناعي تقنيات مثل تعلم الآلة ، معالجة اللغة الطبيعية، والشبكات العصبية الاصطناعية هو استخدام التكنولوجيا الرقمية في الإجراءات القضائية، مثل تقديم الدعاوى القضائية متابعة القضايا إدارة السجلات القانونية، أو عقد جلسات المحاكم عن بُعد.(توفيق حسن، حسن فرج، 2003، صفحة 47) ومن أنواع الذكاء الاصطناعي الذكاء الاصطناعي الضيق هو نوع من الذكاء الاصطناعي يمكنه أداء مهمة محددة، مثل التعرف على الصور أو ترجمة اللغات والذكاء الاصطناعي العام هو نوع من الذكاء الاصطناعي يمكنه أداء أي مهمة يمكن للبشر أداؤها، مثل التفكير والتعلم والتواصل.(محمد عبد الرحمان، 2004، صفحة 246)

ومن تطبيقات الذكاء الاصطناعي هي :-

1. الطب: يمكن للذكاء الاصطناعي أن يساعد في تشخيص الأمراض وتطوير العلاجات.
2. التعليم: يمكن للذكاء الاصطناعي أن يساعد في تطوير برامج التعليم وتحسين كفاءة التعليم.
3. الصناعة: يمكن للذكاء الاصطناعي أن يساعد في تحسين كفاءة الإنتاج وتطوير منتجات جديدة.

الذكاء الاصطناعي يمكن أن يلعب دورًا هامًا في التقاضي الإلكتروني، حيث يمكن استخدامه لتحسين كفاءة وفعالية إجراءات التقاضي. إليك بعض الطرق التي يمكن أن يساهم بها الذكاء الاصطناعي في التقاضي الإلكتروني:

1. تحليل البيانات

- تحليل البيانات القضائية: يمكن استخدام الذكاء الاصطناعي لتحليل البيانات القضائية وتحديد الأنماط والاتجاهات.
- توفير رؤى قيمة: يمكن أن يوفر الذكاء الاصطناعي رؤى قيمة حول القضايا والقرارات القضائية.

2. التنبؤ بالنتائج

- التنبؤ بنتائج القضايا: يمكن استخدام الذكاء الاصطناعي للتنبؤ بنتائج القضايا بناءً على البيانات التاريخية والأنماط.
- توفير معلومات قيمة للأطراف: يمكن أن يوفر الذكاء الاصطناعي معلومات قيمة للأطراف حول احتمالية النجاح أو الفشل في القضية.

3. المساعدة في إجراءات التقاضي

- المساعدة في إعداد المستندات: يمكن استخدام الذكاء الاصطناعي للمساعدة في إعداد المستندات والوثائق القضائية.

- المساعدة في البحث القانوني: يمكن استخدام الذكاء الاصطناعي للمساعدة في البحث القانوني وتحديد المراجع القانونية ذات الصلة.

4. تحسين كفاءة إجراءات التقاضي

- أتمتة الإجراءات الروتينية: يمكن استخدام الذكاء الاصطناعي لأتمتة الإجراءات الروتينية في إجراءات التقاضي.

- تقليل الوقت والجهد: يمكن أن يقلل الذكاء الاصطناعي من الوقت والجهد اللازمين لإجراءات التقاضي.

5. تحسين دقة القرارات القضائية

- المساعدة في اتخاذ القرارات: يمكن استخدام الذكاء الاصطناعي للمساعدة في اتخاذ القرارات القضائية من خلال توفير معلومات دقيقة وموثوقة.

- تقليل الأخطاء: يمكن أن يقلل الذكاء الاصطناعي من الأخطاء في القرارات القضائية من خلال توفير تحليلات دقيقة وموثوقة.

الخلاصة

الذكاء الاصطناعي يمكن أن يلعب دورًا هامًا في التقاضي الإلكتروني، حيث يمكن استخدامه لتحسين كفاءة وفعالية إجراءات التقاضي. يمكن أن يساهم الذكاء الاصطناعي في تحليل البيانات والتنبؤ بالنتائج والمساعدة في إجراءات التقاضي وتحسين كفاءة إجراءات التقاضي وتحسين دقة القرارات القضائية.

**المطلب الأول**

**دور الذكاء الاصطناعي في التحسينات التقنية للتقاضي الإلكتروني**

التحليل التلقائي للوثائق القانونية: يساهم الذكاء الاصطناعي في تحليل وفحص الكم الكبير من الوثائق القانونية مثل العقود، تقارير المحاكم، والملفات القانونية، مما يسهل فرز المعلومات الهامة بسرعة وأتمتة الإجراءات القانونية: الذكاء الاصطناعي يمكنه أتمتة المهام الروتينية مثل إصدار إشعارات المحكمة، مراقبة مواعيد الجلسات، تقديم المستندات، ومتابعة القضايا، مما يساهم في تقليل الوقت والجهد. (حسين المؤمن، 1990، صفحة 56)

نظام الدعم في اتخاذ القرارات القضائية: يمكن للذكاء الاصطناعي توفير توصيات لقضاة المحاكم بناءً على تحليل بيانات القضايا السابقة، مما يساعدهم في اتخاذ قرارات أكثر استنارة. حل النزاعات عبر الإنترنت **:(ODR)** الذكاء الاصطناعي يستخدم في منصات حل النزاعات عبر الإنترنت لتسريع العملية القضائية في القضايا البسيطة، ويتيح للأطراف حل نزاعاتهم دون الحاجة للحضور الشخصي. (حسن قاسم، 1998، صفحة 17)

**الفرع الأول**

**مزايا استخدام الذكاء الاصطناعي في التقاضي الإلكتروني**

تحسين الكفاءة تقنيات الذكاء الاصطناعي تساعد في تسريع الإجراءات القضائية، مما يقلل من مدة انتظار القضايا في المحاكم ويساهم في تسريع الإجراءات البيروقراطية. وتقليل التكاليف: من خلال أتمتة العديد من العمليات، يمكن تقليل التكاليف التشغيلية للمحاكم والممارسين القانونيين، مما يتيح توفير الموارد للأمور الأكثر تعقيدًا.وكذلك الشفافية والنزاهة: الذكاء الاصطناعي يساهم في تقليل الانحياز البشري في بعض القرارات القانونية من خلال توفير معالجة موضوعية للبيانات، مما يعزز من نزاهة النظام القضائي وإتاحة العدالة للجميع: يتيح التقاضي الإلكتروني للأفراد في المناطق النائية أو الذين يعانون من قيود جغرافية أو اقتصادية التفاعل مع النظام القضائي بسهولة أكبر. (عبد الحميد، صفحة 398)

استخدام الذكاء الاصطناعي في التقاضي الإلكتروني يمكن أن يوفر العديد من المزايا، بما في ذلك:

1. زيادة الكفاءة

- أتمتة الإجراءات الروتينية: يمكن للذكاء الاصطناعي أتمتة الإجراءات الروتينية في إجراءات التقاضي، مما يقلل من الوقت والجهد اللازمين.

- تقليل الوقت اللازم لحل القضايا: يمكن للذكاء الاصطناعي تقليل الوقت اللازم لحل القضايا من خلال توفير تحليلات سريعة ودقيقة.

2. تحسين الدقة

- تقليل الأخطاء البشرية: يمكن للذكاء الاصطناعي تقليل الأخطاء البشرية في إجراءات التقاضي، مما يزيد من دقة القرارات القضائية.

- توفير تحليلات دقيقة: يمكن للذكاء الاصطناعي توفير تحليلات دقيقة وموثوقة، مما يساعد القضاة والمحامين على اتخاذ قرارات مدروسة.

3. توفير التكاليف

- تقليل التكاليف المرتبطة بإجراءات التقاضي: يمكن للذكاء الاصطناعي تقليل التكاليف المرتبطة بإجراءات التقاضي، مثل تكاليف السفر والتنقل.

- توفير الموارد المالية: يمكن للذكاء الاصطناعي توفير الموارد المالية من خلال تقليل الحاجة إلى الموظفين والمعدات.

4. زيادة الشفافية

- توفير معلومات شفافة: يمكن للذكاء الاصطناعي توفير معلومات شفافة حول إجراءات التقاضي، مما يزيد من ثقة الأطراف في النظام القضائي.

- توفير إمكانية الوصول إلى المعلومات: يمكن للذكاء الاصطناعي توفير إمكانية الوصول إلى المعلومات والوثائق القضائية، مما يزيد من الشفافية في إجراءات التقاضي.

5. تحسين تجربة الأطراف

- توفير تجربة أفضل للأطراف: يمكن للذكاء الاصطناعي توفير تجربة أفضل للأطراف من خلال توفير معلومات دقيقة وسريعة حول إجراءات التقاضي.

- تقليل الضغط النفسي على الأطراف: يمكن للذكاء الاصطناعي تقليل الضغط النفسي على الأطراف من خلال توفير معلومات واضحة وشفافة حول إجراءات التقاضي.

الخلاصة استخدام الذكاء الاصطناعي في التقاضي الإلكتروني يمكن أن يوفر العديد من المزايا، بما في ذلك زيادة الكفاءة وتحسين الدقة وتوفير التكاليف وزيادة الشفافية وتحسين تجربة الأطراف. يمكن أن يساهم الذكاء الاصطناعي في تحسين جودة إجراءات التقاضي وزيادة ثقة الأطراف في النظام القضائي.

**الفرع الثاني**

**التحديات والانتقادات المتعلقة باستخدام الذكاء الاصطناعي في التقاضي الإلكتروني**

المخاوف من الانحياز في الخوارزميات: يعتمد الذكاء الاصطناعي على البيانات التاريخية، وإذا كانت هذه البيانات تحتوي على تحيزات معينة (مثل التمييز العرقي أو الاجتماعي)، فقد يؤدي ذلك إلى انحياز في نتائج القرارات. (عاطف، 2019، صفحة 94)

الخصوصية وحماية البيانات: تخزين وتحليل البيانات القانونية الحساسة عبر الإنترنت يثير مخاوف بشأن اختراقات الأمن وحماية الخصوصية.

المسؤولية القانونية: من الذي يتحمل المسؤولية إذا كانت الخوارزميات المدعومة بالذكاء الاصطناعي تؤدي إلى قرار غير دقيق أو غير قانوني؟ هذا يشكل تحديًا قانونيًا.

الاعتماد على التكنولوجيا: قد يؤدي الاعتماد المفرط على الذكاء الاصطناعي إلى تقليل دور المحامين والقضاة في اتخاذ قرارات معقدة تحتاج إلى فحص إنساني عميق، مثل قضايا الأخلاق أو قضايا الحقوق الأساسية.

الافتقار إلى الشفافية: بعض أنظمة الذكاء الاصطناعي تعتبر "صندوقًا أسود" بالنسبة للمستخدمين، مما يعني أن فهم كيفية وصول النظام إلى قراراته قد يكون صعبًا للغاية.

استخدام الذكاء الاصطناعي في التقاضي الإلكتروني يمكن أن يواجه العديد من التحديات والانتقادات، بما في ذلك:

1. التحديات التقنية

- جودة البيانات: يجب أن تكون البيانات المستخدمة لتدريب نماذج الذكاء الاصطناعي ذات جودة عالية ودقة، وإلا فقد تؤدي إلى نتائج غير دقيقة.

- الأمان السيبراني: يجب أن يتم حماية نماذج الذكاء الاصطناعي والبيانات المستخدمة منها من الهجمات السيبرانية.

2. التحديات القانونية والأخلاقية

- العدالة والمساواة: يجب أن يتم تصميم نماذج الذكاء الاصطناعي لضمان العدالة والمساواة في إجراءات التقاضي.

- الشفافية والمساءلة: يجب أن يتم تصميم نماذج الذكاء الاصطناعي لضمان الشفافية والمساءلة في إجراءات التقاضي.

3. التحديات المتعلقة بالثقة

- الثقة في النتائج: يجب أن يتم بناء الثقة في النتائج التي توفرها نماذج الذكاء الاصطناعي من خلال الشفافية والمساءلة.

- الثقة في التكنولوجيا: يجب أن يتم بناء الثقة في التكنولوجيا المستخدمة في إجراءات التقاضي من خلال التعليم والتدريب.

4. التحديات المتعلقة بالمهارات البشرية

- فقدان المهارات البشرية: يمكن أن يؤدي الاعتماد على الذكاء الاصطناعي إلى فقدان المهارات البشرية في إجراءات التقاضي.

- الحاجة إلى مهارات تقنية: يجب أن يتم تطوير مهارات تقنية لدى القضاة والمحامين لاستخدام الذكاء الاصطناعي في إجراءات التقاضي.

5. الانتقادات المتعلقة بالعدالة

- الانحياز في النتائج: يمكن أن تؤدي نماذج الذكاء الاصطناعي إلى نتائج منحازة إذا لم يتم تصميمها بشكل صحيح.

- العدالة في إجراءات التقاضي: يجب أن يتم ضمان العدالة في إجراءات التقاضي من خلال تصميم نماذج الذكاء الاصطناعي بشكل صحيح.

**الخلاصة :-** استخدام الذكاء الاصطناعي في التقاضي الإلكتروني يمكن أن يواجه العديد من التحديات والانتقادات، بما في ذلك التحديات التقنية والقانونية والأخلاقية والمتعلقة بالثقة والمهارات البشرية. يجب أن يتم معالجة هذه التحديات والانتقادات لضمان استخدام فعال وآمن للذكاء الاصطناعي في إجراءات التقاضي.

**المطلب الثاني**

**التطبيقات العملية والتوجهات المستقبلية للذكاء الاصطناعي في التقاضي الإلكتروني**

التطبيقات الحالية: تم بالفعل استخدام الذكاء الاصطناعي في عدة مجالات قانونية، مثل أنظمة إدارة القضايا، منصات التقاضي الإلكترونية، خدمات الاستشارات القانونية عبر الإنترنت، وتحليل البيانات القانونية.(عاطف، صفحة 112) التوجهات المستقبلية: التحسين المستمر للخوارزميات: من المتوقع أن تشهد تقنيات الذكاء الاصطناعي

تطورًا مستمرًا في مجالات تعلم الآلة وتحليل البيانات، مما يعزز دقة وموثوقية الأنظمة. التكامل مع الأنظمة القضائية التقليدية: من المرجح أن نشهد تكاملًا بين التقنيات الحديثة والنظام القضائي التقليدي، بحيث يمكن للذكاء الاصطناعي أن يعمل كأداة مساعدة بدلاً من استبدال القضاة والمحامين.

القضاء الذكي: قد نرى في المستقبل تطبيقات أكثر تطورًا تستخدم الذكاء الاصطناعي لإجراء تحليلات قانونية معقدة، واتخاذ قرارات قضائية تلقائية في قضايا معينة.وضع تشريعات خاصة بالذكاء الاصطناعي: من الضروري تطوير قوانين جديدة تواكب تطور التكنولوجيا وتضمن استخدامها بشكل آمن وعادل.التدريب والتعليم: يتطلب استخدام الذكاء الاصطناعي في النظام القضائي تدريب المحامين والقضاة على التعامل مع هذه التقنيات بشكل فعّال، مما يفتح المجال لتطورات في المجال الأكاديمي أيضًا.

**الفرع الأول**

**خدمات الوسائل الالكترونية في الذكاء الاصطناعي**

يعتبر الذكاء الاصطناعي نظام ناتج عن تطوير علوم الحاسوب والبرمجيات ، يهدف إلى انتاج تقنيات آلات قادرة على محاكاة الاداء البشري بعد تزويدها بالبيانات ، هذا النظام استفاد منه الإعلام الرقمي بشكل كبير في عدة مجالات ، أهمها استخراج البيانات وتحسين طرق البحث ، اختيار الموضوعات ، انتاج الأخبار وتصحيح الأخطاء وحتى كتابة النصوص الاخبارية بشكل كامل و غيرها من الوظائف... . تهدف هذه المداخلة الى الوقوف على استخدامات الذكاء الاصطناعي في مجال الإعلام الرقمي عموما ، فمن خلال التطرق إلى ماهية الإعلام الرقمي وصولا إلى ابجديات الذكاء الاصطناعي فضلا عن تطبيق تقنياته في المجال الاعلامي توصلنا من خلال قراءة العديد من الأدبيات في الموضوع إلى تعدد هذه الاستخدامات وهي في تطور مستمر واصبحت واقع معاش وضرورة لا بد منها.(مروة، سولاف، 2023، صفحة 79-94)

1. البريد الإلكتروني: استخدام الذكاء الاصطناعي لتحسين خدمات البريد الإلكتروني، مثل تصفية الرسائل غير المرغوب فيها وتحسين البحث.
2. التواصل الاجتماعي: استخدام الذكاء الاصطناعي لتحسين خدمات التواصل الاجتماعي، مثل تحسين التوصيات وتحليل المشاعر.
3. المدونات: استخدام الذكاء الاصطناعي لتحسين خدمات المدونات، مثل تحسين البحث وتحليل المحتوى.
4. المنتديات: استخدام الذكاء الاصطناعي لتحسين خدمات المنتديات، مثل تحسين البحث وتحليل المحتوى.

خدمات الذكاء الاصطناعي

1. التعلم الآلي: استخدام الخوارزميات لتحليل البيانات وتعلم النماذج.
2. الرؤية الحاسوبية: استخدام الكاميرات والخوارزميات لتحليل الصور والفيديوهات.
3. الاستيعاب: استخدام الخوارزميات لتحليل اللغة الطبيعية وتوليد النصوص.
4. الاستشارة: استخدام الخوارزميات لتقديم الاستشارات والمشورة.

تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الوسائل الإلكترونية

1. التواصل الذكي: استخدام الذكاء الاصطناعي لتحسين التواصل بين الأشخاص، مثل تحسين التوصيات وتحليل المشاعر.
2. الخدمات الذكية: استخدام الذكاء الاصطناعي لتحسين الخدمات المقدمة عبر الوسائل الإلكترونية، مثل تحسين البحث وتحليل المحتوى.

3. التجارة الإلكترونية الذكية: استخدام الذكاء الاصطناعي لتحسين التجارة الإلكترونية، مثل تحسين التوصيات وتحليل السلوك.

4. الخدمات الصحية الذكية: استخدام الذكاء الاصطناعي لتحسين الخدمات الصحية، مثل تحسين التشخيص والعلاج.

استخدام الذكاء الاصطناعي في التقاضي الإلكتروني يمكن أن يواجه العديد من التحديات والانتقادات، بما في ذلك:

1. التحديات التقنية

- جودة البيانات: يجب أن تكون البيانات المستخدمة لتدريب نماذج الذكاء الاصطناعي ذات جودة عالية ودقة، وإلا فقد تؤدي إلى نتائج غير دقيقة.
- الأمان السيبراني: يجب أن يتم حماية نماذج الذكاء الاصطناعي والبيانات المستخدمة منها من الهجمات السيبرانية.

2. التحديات القانونية والأخلاقية

- العدالة والمساواة: يجب أن يتم تصميم نماذج الذكاء الاصطناعي لضمان العدالة والمساواة في إجراءات التقاضي.
- الشفافية والمساءلة: يجب أن يتم تصميم نماذج الذكاء الاصطناعي لضمان الشفافية والمساءلة في إجراءات التقاضي.

3. التحديات المتعلقة بالثقة

- الثقة في النتائج: يجب أن يتم بناء الثقة في النتائج التي توفرها نماذج الذكاء الاصطناعي من خلال الشفافية والمساءلة.
- الثقة في التكنولوجيا: يجب أن يتم بناء الثقة في التكنولوجيا المستخدمة في إجراءات التقاضي من خلال التعليم والتدريب.

4. التحديات المتعلقة بالمهارات البشرية

- فقدان المهارات البشرية: يمكن أن يؤدي الاعتماد على الذكاء الاصطناعي إلى فقدان المهارات البشرية في إجراءات التقاضي.
- الحاجة إلى مهارات تقنية: يجب أن يتم تطوير مهارات تقنية لدى القضاة والمحامين لاستخدام الذكاء الاصطناعي في إجراءات التقاضي.

5. الانتقادات المتعلقة بالعدالة

- الانحياز في النتائج: يمكن أن تؤدي نماذج الذكاء الاصطناعي إلى نتائج منحازة إذا لم يتم تصميمها بشكل صحيح.
- العدالة في إجراءات التقاضي: يجب أن يتم ضمان العدالة في إجراءات التقاضي من خلال تصميم نماذج الذكاء الاصطناعي بشكل صحيح.

الخلاصة :- استخدام الذكاء الاصطناعي في التقاضي الإلكتروني يمكن أن يواجه العديد من التحديات والانتقادات، بما في ذلك التحديات التقنية والقانونية والأخلاقية والمتعلقة بالثقة والمهارات البشرية. يجب أن يتم معالجة هذه التحديات والانتقادات لضمان استخدام فعال وآمن للذكاء الاصطناعي في إجراءات التقاضي.

**الفرع الثاني**

**خدمات الوسائل الالكترونية في المحاكمة**

برمجة الدعوى الإلكترونية أو حوسبة الدعوى تعني إخضاع الدعاوى لجلسات منتظمة ومحددة مسبقا يتم اختصار ما يعرض في كل جلسة أو ما يتوقع أن يعرضه الفرقاء في هذه الجلسات لإثبات الادعاء أو لتقديم الدفوع،

وذلك يفرض تعبئة جدول مواعيد الجلسات بالنسبة للمدعي لدى تسجيل الدعوى وتحديد الوقائع التي يرغب بإثباتها وماهية البينات التي سيقدمها لإثبات ادعاءه في حال لم يسلم المدعى عليه بما جاء بلائحة الدعوى واقتراح مواعيد زمنية محددة بذلك، كذلك يتوجب على المدعى عليه لدى تقديمه لدفوعه أن يقدمها متوافقة لجدول تقديم الدفوع والذي يبين من خلال هذا الجدول ماهية الطلبات والدفوع التي يرغب بتقديمها وتقديم تفصيل حول كل دفع والأدلة والبينة التي يرغب بتقديمها حول كل دفع أو طلب محدداً ذلك بجدول عرض لمواعيد يقوم باقتراحها على المحكمة،(حازم محمد، صفحة 68) الأمر الذي يقيد كل أطراف الدعوى سواء الهيئة الحاكمة أو المتداعين ووكلاؤهم أو الكتبة المساعدين بالوقت المحدد لعمر ملف الدعوى ويمنع من المماطلة والتأجيل بلا سبب وسيتمكن القاضي من تسوية المنازعات بيسر وسهولة ويفترض تطبيق هذا النظام الحد من الدفوع والطلبات فمثلاً الدفع بعدم الاختصاص المكاني لن يجد مبرراً لإثارته فمن أي مكان للمدعي تسجيل دعواه والحصول على قرار الحكم الفصل بالدعوى ومن أي مكان يستطيع المدعى عليه توكيل محام وتقديم الدفوع والطلبات.

**الخاتمة:**

يُعتبر دمج الذكاء الاصطناعي في التقاضي الإلكتروني خطوة هامة نحو تطوير النظام القضائي وجعل الوصول إلى العدالة أكثر كفاءة وسهولة. رغم التحديات التي قد تواجه تطبيقه، إلا أن الإمكانيات التي يوفرها كبيرة وتساهم في تحسين الشفافية والسرعة وتقليل التكاليف. مع تطور التكنولوجيا وتطوير الأطر القانونية اللازمة، يُتوقع أن يكون للذكاء الاصطناعي دور كبير في بناء مستقبل قانوني أكثر تطورًا وعدلاً

القضاء عن بعد لم يعد رفاعية تتوجه اليها الدول المتطورة ، وانما أصبح يتطلبها عصر السرعة والتقنية لما تقدمه ثوره التقنية الحديثة من برامج وتطبيقات والتي تعتمد على الانترنت في تبسيط الاجراءات وسهولة في نقل المعلومات القضائية .

أسهمت التكنولوجيا في تطور العديد من المجالات ولم يكن مرفق القضاء بمنأى عن هذا التطور، فلعبت هذه التكنولوجيا دورا بارزا فيه . مما حذا بالعديد من الدول لتطوير هذه التكنولوجيا لخدمة الأفراد، مما دعاهم للجوء للتقاضي الالكتروني في بعض الأحيان لميزات هذا النوع من التقاضي، دون الإخلال بضمانات المحاكمة العادلة . ومن بين تلك الدول نجد العراق، فالمشرع العراقي ومن ضمنها القانون المدني العراقي وقانون المرافعات العراقي المتعلق بعصرنة العدالة، وكذلك من خلال الأمر الخاص بقانون اصول المحاكمات الجزائية العراقية ، لكن مع ظهور فيروس كورونا المستجد ولحسن سير قطاع العدالة وعدم توقيف العمل القضائي بعد صدور إجراءات وقائية لمنع تفشي الجائحة حيث شلت العالم وأضرت اقتصاداته بشدة ، وبذلك تم شيوع استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات في إنجاز الأعمال التجارية بدايةً بإبرام العقود وتنفيذها، ساعد على التفكير في تسوية منازعاتها باستخدام تلك التقنيات

ذاتها لتكون التسوية إلكترونية، بحيث تجري عبر شبكات الاتصالات الإلكترونية ، وعلى الخط المباشر ( On Line ) ، دون حاجة لتواجد أطراف عملية التسوية في مكان واحد.

وعليه، فالتقاضي الإلكتروني هو اصطلاح حديث ظهر كونه وسيلة أو أسلوبا إلكترونيا لإدارة الدعاوى عن بعد عبر الأنترنت لغرض الوصول إلى الفصل السريع للدعاوى وتسهيل أمور المتقاضين، وإدارة مرفق العدالة بالاستفادة من التطورات التكنولوجية لعصر المعلوماتية عن طريق شبكات الحاسوب والانترنت ليواكب متطلبات العصر ذاته ويتفادى ظاهرة البطء الشديد في إجراءات التقاضي يمتاز التقاضي الالكتروني بالاستفادة من التقنيات العلمية الحديثة للأنترنت لإدارة ملف الدعوى وتحقيق العدل بين الخصوم من خلال الاعتماد على المستندات الالكترونية والبرمجة الالكترونية لملفات الدعوى والسجلات القضائية بدلاً من التعامل الورقي في المحاكم مما يسهل في توفير الوقت والجهد والنفقات والعمل على تحقيق القضاء العادل الناجز السريع الذي يهدف إليه النظام القضائي من جهة، ومن جهة فإن أخرى، فإن خاصية التفاعل المباشر لهذه الشبكة تتيح للتقاضي الالكتروني إمكانية عدم الحضور الجسدي في جلسات المحاكم من خلال الاتصال عبر الوسيط الالكتروني وتحقيق مبدأ العلانية المعلوماتية لجلسات المرافعة الالكترونية واطلاع الجمهور على مجرياتها من خلال تقنيات متطورة تسهل مهمة التقاضي الالكتروني.

يبدأ التقاضي الالكتروني بقيام المدعى بعرض دعواه عن طريق الموقع الإلكتروني الخاص بالمحكمة الذي يقوم المحامي بالدخول إليه من خلال إدخال رقمه السري وإرسال لائحة الدعوى مذيلة بتوقيعه الإلكتروني ومن ثم يتم تسديد رسوم الدعوى إلكترونياً عبر إحدى طرق الدفع الإلكتروني المختلفة وبعدها يتم توزيع الدعوى إلكترونياً على المحكمة المختصة وتحديد ساعة وتاريخ الانعقاد ومن ثم تتولى المحكمة بواسطة المحضر الإلكتروني تبليغ المدعى عليه لائحة الدعوى عبر بريده الإلكتروني للمواطن العادي عبر استخدامه البطاقة الذكية وبعد ذلك يحضر أعضاء المحكمة ويتم فتح الحاسوب الخاص بمنصة القاضي وعبر شبكة الاتصالات الداخلية الخاصة بالمحكمة متضمناً جميع المحررات الرسمية الإلكترونية ويتم عرض ملف الدعوى من خلال الشاشة الداخلية المزود بها قاعة المحكمة ولدى مثول أطراف الدعوى أو وكلاؤهم تشرع المحكمة بسماع المدعى ثم المدعى عليه ويتم إبداء الدفوع والطلبات بطريقة إلكترونية، وعندما تصبح الدعوى صالحة للفصل وإصدار الحكم تقرر المحكمة حجزها للحكم وتتم المداولة الإلكترونية بين أعضاء الهيئة بحيث يكون لكل قاضي نسخه من ملف الدعوى على وسيط إلكتروني وبعدها يتم التوقيع الإلكتروني ومن ثم يتم إيداع نسخة الحكم على ملف الدعوى وتمكين الخصوم من الإطلاع عليه والحصول على نسخة الحكم إلكترونياً وبعد اكتساب الحكم الدرجة القطعية يصبح قابلاً للتنفيذ وفق آلية التنفيذ الحديثة.

النتائج:

انتشار العمل بشبكة الحاسوب الالي وشبكة الربط العالمية ( الانترنت )الامر الذي يوفر الجهد والوقت للمستخدمين ويساهم في انجاح التحول الى العمل الإلكتروني في جميع المجالات.

ومن هنا لا بد من الإشارة إلى مجموعة من النتائج التي توصلنا إليها من خلال دراستنا هذه تتمثل بما يلي:-

1- أن التقاضي الإلكتروني وسيلة شاملة وفعالة وسريعة، تهدف إلى توفير الوقت والكلفة والجهد وإن اعتماد الوسائط الإلكترونية في التقاضي لم يعد خياراً بل أصبح واقعاً .

2- أن التقاضي الإلكتروني يستمد أساسه التشريعي من قانون أصول المحاكمات(قانون اصول المحاكمات الجزائية العراقي رقم ( 17 لسنة 2008) وكذلك (قانون المرافعات العراقي رقم 83 لسنة 1969 المعدل) ، الذي يتم الرجوع إليه في كل مرة يغيب فيها النص الخاص.

3- أن التقاضي الإلكتروني لم يتم دفعة واحدة، وإنما أُدخل بالتدريج في الهيكل القضائي بدءاً من إصدار قانون التوقيع الالكتروني والمعاملات الالكترونية العراقي رقم (78) لسنة 2012.وذلك قانون الاثبات العراقي رقم (107) لسنة 1979 المعدل برقم (46) لسنة 2000.

4- مدى الاختلاف بين التقاضي العادي والتقاضي الإلكتروني الذي استطاع الخروج من جدران وأروقة المحاكم المكتظة، إلى رحاب عالم رقمي واسع وشامل.

5- كشفت هذه الدراسة عن إمكانية عقد الجلسات عن بُعد بصورة أكثر فاعلية مما هي عليه في الجلسات التقليدية، وأن النصوص القانونية التي ترعى إدارة الجلسات هي ذاتها في النظامين، الذين لا يختلفان إلا من جهة الوسيلة أو الآلية التي يتم التقاضي من خلالها.

6- تبين من خلال الدراسة أن الرسائل المرسلة عبر البريد الإلكتروني، والرسائل النصية المرسلة على الجوال باتت من وسائل التبليغ الإلكترونية الحديثة التي يتم الركون إليها والاعتماد عليها أما الفاكس لا يُعتبر من أدوات التبليغ وفقاً لاجتهاد المحاكم الأردنية، وإنما يُعد بمثابة بيّنة خطية.

7- كشفت هذه الدراسة عن جدوى استبدال الملفات الورقية بالملفات الرقمية، التي اختزلت مساحات كبيرة من أمكنة التخزين في المحاكم، وباتت تحوز على قدر أكبر من السرية عبر حفظها في ملفات لا يتمكن إلا الأشخاص المصرّح لهم بالولوج إليها.

8- أوضحت هذه الدراسة أن المبادئ الأساسية التي تستند عليها المحاكمات بالطريقة التقليدية (كمبدأ الوجاهية وحق الدفاع) لم تُهدر بواسطة نظام التقاضي الإلكتروني، وإنما جرى احترامها والتقيّد بها.

9- أن العديد من الوسائل الالكترونية يمكن أن تستخدم في الإثبات في الدعاوي المدنية لكن العقبة تقف بعدم تحديد المشرع حجية هذه الوسائل نظراً لاشتراط المشرع بعض الشروط والضمانات التي يتعين أن تتوافر في الأدلة الكتابية مثل اشتراط التوقيع التقليدي والكتابة على الورق.

10- وضع برامج ارشادية نوعية وتثقيف المواطنين والموظفين بمفهوم الحكومة الالكترونية واهميتها مع ضرورة العمل على النهوض بالمواطنين والسعي الى محو الامية التقنية .

11 - يصدر الحكم بشكل الألكتروني مشتملا على وقائع الدعوى واسبابها ومنطوقها، ويكون الحكم موقعا الكترونيا من الرئيس وباقي القضاة، ويخضع الحكم في شروطه ومتطلباته ومشتملاته إلى القواعد العامة في الاحكام.

12 - إن الجلسات في التقاضي عن بعد تدعم الحصول على كامل حق الدفاع لجميع الأطراف المختصمة، كما انها تحقق المرونة اللازمة لممارسة هذا الحق.

المقترحات والتوصيات :-

أن الهدف الأساسي من إنشاء المحكمة الإلكترونية هو تحقيق مبدأ العلانية والشفافية في الإجراءات وبالتالي تحقيق مبدأ العدالة في ظل العصر الرقمي الالكتروني.

1 – نقترح بضرورة التحول الكلي نحو عدالة رقمية والتجرد النهائي من استخدام الوثائق الورقية.

2- نقترح ملائمة وتكييف دور المحامي مع واقع التقاضي الإلكتروني عن طريق توسيع إلزامية التمثيل بمحامي في الدعاوى والمحاكمات الإلكترونية، تكريسا لمزيد من الضمانات وحفاظا على حقوق المتقاضين وتسهيل الإجراءات القضائية.

3- نقترح بضرورة عقد دورات تعليمية وتدريبية مكثفة للعاملين بقطاع العدالة لمواكبة أي تطور حاصل في المجال الإلكتروني وتحقيقًا لجودة العمل القضائي.

4- العمل على توفير الضمانات الأمنية التي تكفل حماية البيانات والمستندات وعدم تعرضها للقرصنة التي قد تكون سرية مما يبث الاطمئنان في نفوس المواطنين نتيجةً لهذه الآلية القضائية الجديدة وكذلك انشاء بوابة إلكترونية خاصة بالمحاكم التي تعتمد هذه التقنية تهدف إلى وضع المعلومات والخدمات ، وكذلك سهولة الاطلاع على ملف الدعوى عن بعد وكذلك امكانية تبادل المذكرات عن بعد وتقديم الطلبات بذات الوقت دون تأجيل الدعوى لأكثر من أجل.

وكذلك التخلص من الاعمال الروتينية كالتحرك لأكثر من جهة لإيداع الدعوى وتسجيلها وتسديد رسومها بإحدى وسائل الدفع الالكترونية واجراءات التبليغ وسهولة الانتقال وتوفير الوقت، لأنه لا حاجة للذهاب الى مقر المحكمة للاطلاع على قرار المحكمة أو الحكم الصادر في الدعوة، ولا حاجة للسفر لحضور الجلسات .

5- العمل من خلال البرامج التلفزيونية على تثقيف المواطنين والحد من المخاوف التي يُمكن أن يُشكلّها تطبيق نظام التقاضي الإلكتروني.

6- العمل على تدريب القضاة والموظفين في المحاكم والمحامين وتأهيلهم ليتمكنوا من مواكبة هذا النظام المتطور.

7- ضرورة فرض دورات تكوينية على الموظفين العاملين في سلك القضاء، والمحامون من أجل حسن استعمالهم لتقنية المحادثة المرئية عن بعد وكذلك الاستعانة بأفضل متخصصي الإعلام الآلي من أجل حماية البيانات الخاصة بالمتقاضين وضمان خصوصياتهم وكذلك من أجل توفير برامج الحماية الخاصة بالمحادثة المرئية عن بعد التي تخص المواطنين في كافة التعاملات عن طريق وضع التشريعات القانونية اللازمة واعتماد التوقيع الالكتروني وكذلك لمنع القراصنة المحترفون من قرصنتها ولكي لا تتسرب المعلومات السرية لأطراف الدعوى.

8- استحداث القوانين المتعلقة بالضمانات الإجرائية، لا سيما فيما يتعلق بسماع أقوال الشهود، وكذلك إلى اعتماد البصمة الصوتية وأجهزة مسح شبكية العين وأجهزة التحقق من الصوت والصورة ووسائل التعرف على بصمات الأصابع كنوع من الضمان للمحكمة.

يمكن للمتهم أو أحد أطراف الدعوى الجزائية أو دفاعهم الاعتراض ضد القرار الصادر عن الجهة القضائية المختصة باللجوء إلى تقنية المحادثة المرئية عن بعد أمام نفس الجهة القضائية ويكون القرار الصادر في هذه الحالة غير قابل لأي طعن.

حيث تعتبر المحادثة المرئية عن بعد إحدى الوسائل الفعالة والبديلة للوسائل التقليدية باعتبارها تساهم في سرعة الإجراءات ترشيد وتوفير النفقات والجهد والوقت في عملية انتقال المبلغ الى موطن المدعى عليه.

9- إضافة نصوص واستحداث القوانين المتعلقة بالضمانات الإجرائية تجيز التبليغ بالوسائل الالكترونية – الرسائل النصية والبريد الالكتروني وغيرها- واعتبار هذا التبليغ منتجاً لأثاره القانونية من تاريخ الاستلام، وأخرى تجيز تقديم لائحة الدعوى والبينات والمستندات لطرفي الدعوى الكترونياً، وإضافة نص قانوني يجيز سماع الشاهد باستخدام وسائل الاتصال الحديثة دون مثوله أمام المحكمة وسواء كان الشاهد داخل أو خارج المحكمة.

وإضافة نصوص قانونية تجيز عقد جلسات المحكمة بغياب الخصوم ودون الحضور المادي للمحكمة.

10 - العمل على إدخال نظام التقاضي الإلكتروني في مناهج التعليم الأكاديمية، وتحويله إلى اختصاص بحدّ ذاته.

11- ضرورة استبدال طرق المناداة على الخصوم لحضور جلسات المرافعة باستخدام تقنيات النداء الآلي التي تعمل بدورها على إرسال إشعارات تلقائية إلى جهاز الحاسوب والهاتف الخاصة بالخصوم تتضمن معلومات عن رقم الدعوى وموضوعها ، وتاريخ ووقت جلسة المرافعة.

وفيما يتعلق بعلانية المحاكمة( المرافعة) تكون المحاكمة علنية إلا إذا قررت المحكمة من تلقاء نفسها ،أو بناء على طلب أحد الخصوم إجراءها سرا للمحافظة على النظام العام أو الآداب أو حرمة الأسرة.

وكذلك ضمان حق الخصوم بان ما قرره الخصم أو الشاهد تم اثباته بمحاضر الجلسات والسجلات، وتحقيق الشفافية في التعامل مع الدعوى، وسهولة حفظ القضايا والسرعة في تداول الملفات.

وللمحكمة بث مجريات المحاكمة باستخدام إحدى الوسائل الإلكترونية المنصوص عليها في النظام الذي يصدر لهذه الغاية إذا أُجريت المحاكمة الإلكترونية علنا."

12- لا يجوز إجراء اي تبليغ بالوسائل الإلكترونية قبل الساعة السابعة صباحا، ولا بعد الساعة العاشرة مساء ولا في أيام العطل الرسمية إلا في حالات الضرورة و بإذن من المحكمة."

13 - ضرورة توفير المتطلبات الفنية والبشرية المساعدة على تطبيق نظام المحاكمات عن بعد والارتقاء به، وكذا لتفادي تسريع انتشار فيروس كورونا كما يجب اتخاذ كافة الإجراءات الاحترازية والوقائية اللازمة .

14 - حيث تحتاج المحكمة الإلكترونية الى جملة من المستلزمات منها بشرية وتتمثل بالقضاة والكتبة والتقنيين والفنيين والاداريين والمحامين ,ومنها اليه كأجهزة الحاسوب وشبكات الحاسب الالي والبرامج الإلكترونية والسجلات الإلكترونية اضافة الى موقع المحكمة الإلكترونية وشبكة الانترنت ,اما الاطر القانونية التي يحتاجها نظام التقاضي الإلكتروني فهي القوانين والنظم التشريعية التي تسهل عمل القضاة في المحكمة وتوفر الحماية الجنائية التقنية لها حيث يكون تقديم الطلبات والمستمسكات في التقاضي الإلكتروني عبر البريد الإلكتروني او عبر تبادل البيانات الكترونيا وعادة ما تكون البيانات المقدمة ممهورة بتوقيع يعود لصاحب المحرر او المستند.

## المراجع


1. إبراهيم خالد ممدوح ، التقاضي الإلكتروني، الدعوى الإلكترونية وإجراءاتها أمام المحاكم، الناشر دار الفكر الجامعي، مصر ، الإسكندرية ، الطبعة الاولى ، 2008.
2. ابن منظور ؛ محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي، صاحب ( لسان العرب) ، عنوان الكتاب : لسان العرب ( ط. صادر) حالة الفهرسة : غير مفهرس، الناشر: دار صادر – بيروت ، عدد المجلدات : 15 ، (1232 م - 1311 م).
3. أحمد بن سليمان بن صالح، الوسائل الالكترونية ودورها في تبسيط إجراءات التقاضي، المؤتمر السنوي الدولي الخامس لكلية الحقوق، العدالة بين الواقع والمأمول، جامعة الإسكندرية كلية الحقوق ،2012.
4. احمد شوقي محمد عبد الرحمن - النظرية العامة للالتزام والإثبات في الفقه وقضاء النقض - منشأة المعارف - الإسكندرية - 2004.

5. الترساوي محمد عصام ، تداول والدعوى القضائية أمام المحاكم الالكترونية ، الناشر: دار النهضة العربية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، الطبعة الاولى ، تاريخ النشر 2013 .
6. توفيق حسن فرج وعصام حسن فرج - قواعد الإثبات في المواد المدنية والقانونية - منشورات الحلبي الحقوقية – بيروت / لبنان - 2003.
7. ثروت عبد الحميد - مدى حجية التوقيع الالكتروني في الاثبات على ضوء القواعد التقليدية - بحث مقدم الى مؤتمر الاعمال المصرفية الالكترونية بين الشريعة والقانون.
8. حازم محمد الشرعة ، التقاضي الإلكتروني والمحاكم الإلكترونية ، الناشر دار الثقافة للنشر والتوزيع: الاردن ، عمان، الطبعة الاولى ، 2010م.
9. حسين المؤمن - المحررات او الادلة الكتابية - مكتبة النهضة بيروت – بغداد - الجزء الثالث -1990 .
10. خالد ممدوح ، الدعوى الالكترونية واجراءاتها امام المحاكم ، الناشر دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية ، الطبعة الاولى ، 2008.
11. سليمان داديار حميد ، الإطار القانوني للتقاضي المدني عبر الإنترنت، الطبع ، الناشر دار الثقافة للنشر والتوزيع : عمان ، الاردن ، الطبعة الاولى، 2015 .
12. عاطف عبد الحميد حسن - مبدأ الثبوت بالكتابة في ضوء التطور التكنلوجي الحديث – دار النهضة العربية – القاهرة -2019.
13. عرب، يونس ، موسوعة القانون وتقنية المعلومات، قانون الكمبيوتر، منشورات إتحاد المصارف العربية ، الطبعة الاولى ، 2001م.
14. الغامدي، علا ضيف الله ، التقاضي الإلكتروني لتطوير فض منازعات إجراءات الإفلاس، مجلة جيل الأبحاث القانونية المعمقة، العدد 48 ، 2021.
15. لطفي خالد أحمد حسن ، التقاضي الإلكتروني كنظام قضائي معلوماتي " بين النظرية والتطبيق " الناشر دار الفكر الجامعي : الإسكندرية ، الطبعة الاولى ،2020 .
16. محمد بن محمد بن عبد الرزاق المرتضى الزبيدي ، تاج العروس من جواهر القاموس ، الناشر طبعة الكويت ، عدد المجلدات : 40 ، الطبعة الثانية ، 1984م.
17. محمد حسن قاسم - المدخل الى القانون (القاعدة القانونية ) -الدار الجامعية - بيروت - 1998.
18. محمود أحمد صدقي ، المدعى عليه وظاهرة البطء في التقاضي ، الناشر دار النهضة العربية ، القاهرة ، الطبعة الاولى ، 1994 .
19. محمود سيد أحمد، كتاب التقاضي بقضية وبدون قضية في المواد المدنية والتجارية قواعده عناصره مراحله إجراءاته وآثارها ، الناشر دار الكتب القانونية ، مصر ، الطبعة الاولى ،2008م.
20. محمود، أشرف جودة ، المحاكم الإليكترونية في ضوء الواقع الإجرائي المعاصر، مجلة الشريعة والقانون، العدد 35، الجزء الثالث ، 2020.
21. مصطفى الزلمي ، عبد الباقي البكري ، المدخل إلى لدراسة الشريعة الإسلامية ، شركة العاتك لصناعة الكتاب ، المكتبة القانونية بغداد ، طبعة جديدة ، بغداد، 2009 .
22. مصطفى ديب البغا وآخرون ، الدعاوى والبينات والقضاء ، الناشر دار ابن كثير دمشق ، بيروت الطبعة الرابعة، 1409 هـ - 1989م.

23. معمري مروة . بوشقورة سولاف ، تطبيق الذكاء الاصطناعي في الاعلام الرقمي فرص كبيرة و تحديات أكبر . **The Application Of Artificial Intelligence In Digital Media Great Opportunities And Greater Challenges** . مجلة رقمنة للدراسات الإعلامية والاتصالية **-Volume 3, Numéro 2 2023-06 27**

24. النقبي سعيد علي بحبوح ، المحكمة الالكترونية المفهوم والتطبيق في تشريعات دولة الإمارات العربية المتحدة، ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ط 1 ، 2020.

**الموقع الالكتروني**

**http://www.al-seyassah.**